التنمية المستدامة
نحو مصطلح جديد أو تجديد للمصطلح

أ.د عودة الجيوسي
المدير الإقليمي للاتحاد الدولي لحماية الطبيعة
لمنطقة غرب آسيا

يرجع نشوء مصطلح التنمية المستدامة لعقدين من الزمان، في بداية التسعينات، وذلك مع صدور تقرير ("**مستقبلنا المشترك**" " **Our common Future** ") والذي يطرح أن فكرة النماء الإقتصادي وحماية الموارد الطبيعية وضمان العدالة الاجتماعية هي جمعيها أهداف مترابطة ومتكاملة وليست متضاربة.

إن مفهوم التنمية المستدامة تم تطويرة وتطبيقه ليكون بمثابة البوصلة التي تُرشد إلى تنمية إقتصادية عادلة ورفيقة بالبيئة والانسان، أصبحت تتأرجح في عدة اتجاهات. قد يكون هذا المآل حتمياً إلا أن الأشكال المؤرق والداعي لإعادة التفكير بمفهوم التنمية المستدامة هو أن هذا المفهوم أضحى ستاراً ومسوغاً لعدم الفعل بل تحول إلى فرصة ضائعة.

1. تحديد الألويات: الفقر / الأجندة البيئية / الأجندة المحلية / التقنية / المعرفة المحلية والتأهيل:

بيدو لي أن السبيل الوحيد لإحياء مصطلح التنمية المستدامة يكمن في إعادة النظر والتأمل في نشوء الفكرة، إنّ من الضروري النظر إلى التنمية المستدامة كإطار عام لكافة مكونات الحاكمية (الحكم الرشيد) "Governance" وليست ضمن رؤية جماعات الضغط والمصالح الخاصة "Special Interest".
يمكن إحياء فكرة التنمية المستدامة من خلال ثلاثة محاور للعمل هي:

1) إعتبار مكافحة الفقر كأولوية.
2) تطوير الأجندة البيئية ضمن منظومة ثقافية اجتماعية.
3) التركيز على المبادرات المحلية.

وفيما يلي تفصيل لهذه المحاور:

1) الفقر كأولوية:
بداية، ينبغي أن يكون هناك تقدماً ملموساً ونجاحاً في مجال التنمية الإقتصادية وبالتحديد في مكافحة الفقر. ويتبع ذلك حماية الطبيعة والتنمية المستدامة والعدالة الإجتماعية رغم تلازم وتناغم العناصر الثلاثة (الإقتصاد / البيئة / العدالة الإجتماعية). وهناك عدة دراسات دولية أشارات إلى ضرورة توفر مجموعة مجموعة عوامل لتحقيق التنمية المستدامة منها / الإنضباط المالي، الإنفتاح على آلية السوق، الاستثمار في التعليم، الحرية السياسية وعدم تفشي الفساد وهناك إشكالية سيادة الدولة القطرية والتي قد تشكل محدداً لتحقيق التنمية المستدامة ولذا يجب تبني الطرح القائل بأنه مادامت التنمية المستدامة هي هدف دولي لذا يجب على الحكومات تبني هذه المسؤولية الدولية وهناك لابد من ضرورة التأكد من ضمان أن زيادة الدعم الخارجي يُفضي إلى نتائج ملموسة على الصعيد المحلي بحيث يُسهم بزيادة إعتماد السكان المحليين على مواردهم وقدراتهم المحلية بدلاً من تأكيد تبعية الدول والمجتمعات المحلية على المزيد من الدعم الخارجي.

2) تطوير الأجندة البيئية:
لعل الجدلية ببين أجندة الشمال والجنوب من هذه الكرة معروفة بـ الضرورة للعاملينفي حقل التنمية . لكن يبدو أن الفصام الفكري بين مدراس التفكير المختلفة ممتدة بطبيعة الحال إلى الخطاب السياسي

وعملية صنع السياسات العامة على المستوى المحلي والدولي فمثلاً يرى أهل الجنوب من الدول النامية أن قضية التغير المناخي ليست ذات أولوية بينما يرى أهل الشمال غير ذلك.

ولعل عقدة نقل المشكلة عبر الزمان (الأجيال القادمة) أو المكان (الحيزالآخر) هو دليل على وجود خللفي تصور مسؤولياتنا نحو هذاالكوكب وهو مؤشر على ضرورة السعي لتغيير / نسق التفكير التقليدي الذي بدى يفكر بمستقبل الأجيال القادمة ويعتبر ان هناك دوماً وفرة في المكان (الحيز الأخر) للتخلص من مخلفاته في مكان ما بثمن ما بغض النظر عن المسؤولية الأخلاقية الإنسانية.

بإختصار نحن بأمس الحاجة لتطوير وعي جديد يستوعب ماهية هذا الكوكب الأزرق الصغير وكيف أننا كبشر مستخلفون (شهداء على حفظ الرأسمال الطبيعي) ينبغي علينا تمثل المفاهيم التالية:

1. ان الانسان والكون يسيران في حالة تناغم وتسبيح "وأن من شيء الإ يسبح بحمده " غاية في الإبداع والحسن وإن الانسان مؤتمن ومستخلف لمنع الفساد في الأرض بكافة أنواعه وأشكاله (الأرض/تقطيع الرحم الانساني) حتى نضمن إستدامة التنمية وعمران الكون.
2. إن عمارة الكون تتطلب توازناً محكماً بين رأس المال الاجتماعي والإنساني والطبيعي حتى لا تثقل كاهل الأرض بمخلفات تؤدي إلى حرمان البشر من خدمات الطبيعة وخيراتها (طاقة، غذاء، علم)حتى لا ينتهي بنا المطاف إلى حـ الة بئر معطلة وقصر مشيد " التي وصفها القرآن الكريم كحالة الأمم المندثرة.
3. إن تعديل نمط الاستهلاك وتمثل مبدأ "الزهد" وتخفيف الحمل على هذه الأرض هو من المباديء الأساسية لحضارتنا والتي يجب أن تحل محل النمط الإستهلاكي السائد اليوم والذي سيفضي إلى من تدهور المصادر والمزيد من شقاء الانسانية.
4. إن مفهوم صحة الانسان وصحة البيئة ومكافحة الفقر وصون حرية الطفل والمرأة يتطلب تفعيل مبدأ الحاكمية (الحكم الرشيد)على كافة المستويا ت والمؤسسات لإن ما ينفع الناس يمكث في الأرض.
5. إن حالة التعلم من الطبيعة والتدبر في ملكوت السموات والارض هي بمثابة تنوير لعقل الانسان للارتباط بالنظام الكوني المحكم والذي يجعله يدرك التوازنات المحكمة من الذرة الى المجرة ويدرك حكمة إختلاف الألوان والألسنة وآلية الحر كة في المخلوقات. ولذا فإن فلسفة التنوع والإحتفال به (وليس مجرد التعايش معه)هي من صميم ف هم النص " مختلف ألوانه كذلك" والذي يؤكد على قيمة العلماء والباحثين في تنوير روح المجتمع من أجل تحويله إلى حالة "الاحسان" وتنمية الذكاء المجتمعي بأبعاده المختلفة والتي تتضمن الذكاء البيئي والوجودي والتواصلي.
6. في ظل عولمة السوق الإقتصادي والمال هناك ضرورة لتنمية عولمة المجتمع المدني لإيجاد كتلة حرجة من المثقفين الذين يمتلكون حرية التعبير لنقد المجتمع والسياسات العامة بحيث تشكل صمام آمان إجتماعي / ثقافي لخدمة المهمشين والفقراء بحيث تطرح خطاب ورؤية مشتركة للتصالح مع الآخر ومع ما حولنا ضمن منظومة متناغمة للاقتصاد والثقافة البيئية.

2. التركيز على المبادرات المحلية:

لإحياء مفهوم التنمية المستدامة لا بد من إيجاد صيغ توافقية لحساب قيمة الخدمات البيئية ومدى تلازمها مع حزم الأمان الإجتماعي والإقتصادي . من الدروس المستفادة من خلال العقود الماضية هو ضرورة مراعاة المنافع وا لفوائد الاجتماعية والاقتصادية على المستوى المحلي لضمان حماية للخدمات البيئية. كذلك إن عمليات صنع القرار على الصعيد الدولي والفعل /الحراك المحلي هي هامة للتصدي لحالة التراجع البيئي الكوني وهذا ما كان جليلاً في التصدي الدولي والمجتمع المدني لقضية التغيير المناخي من حيث كونها آولوية للشمال الصناعية وليست للمجتمعات النامية . لكن كما هو معلوم فإن كان تأثير التغير المناخي هو كوني /عالمي لكن سبب الفعل هو محلي لذا كان لا بد من علاج على المستوى المحلي.

خلاصة القول أن عملية إحياء التن مية المستدامة تتطلب تغييراً في نسق تفكير صانعي القرار والمجتمع بحيث يتشكل وعي جديد للتحديات الكونية ويضمن كذلك فعلاً محلياً يخدم الانسان والبيئة المحلية.